الإصلاح والتجديد: الأصول والفروع

أ.د. محمد سليم العوَّا [1]

موضوع هذه الورقة هو "الإصلاح والتجديد: الأصول والفروع"، وينبغي أن نقف على معنى كل كلمة من هذه الكلمات الأربع:

فأما الإصلاح: فهو إقامة الشيء أو الأمر على ما يجب أن يكون عليه من حالٍ تغيرت أو فسدت، وأصل الإصلاح في اللغة الإتيان بالخير كله، وعكسه الإفساد؛ لأن الإفساد هو الإتيان بالشر كله؛ فلا يكون إصلاح إلا بعد فساد أو إفساد، ولا يمكن أن يبدأ الأمر بإصلاح لم يسبقه فساد؛ لأن الفطرة التي فطر الله الناس والأكوان والأشياء عليها، وبعث بها الرسل وأنزل بها الكتب، فطرة صالحة، ونحن لا نصلح الصالح؛ إنما تأتي الحاجة إلى الإصلاح إذا فسد بعض هذا الصالح. ويقول المعجميون: (صَلَحَ) و(صَلُحَ) بخلاف (فَسَدَ) ولا يزيدون؛ فتَعلمُ بمجرد التعبير بأنه خلاف فسد أنه شيء جيد حسن، لأن الفاسد شيء قبيح مستهجن، ولذلك جاء في التنزيل المحكم ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يُصلِحُ عَمَلَ الْمُفسِدِينَ﴾(يونس:٨١)، وفي حكاية القرآن الكريم كلامَ موسى لأخيه هارون: ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾(الأعراف:١٤٢). فالصلاح يأتي في مقابلة الفساد، والإصلاح يأتي في مقابلة الإفساد؛ لأنهما ضدان ونقيضان لا يجتمعان.

فإذا انتقلنا من الإصلاح إلى التجديد، وجدنا التجديد: هو إعادة الشيء أو الأمر إلى ما كان عليه فعلاً في أصل وجوده قبل أن يصيبه البلى والقِدَم. شيء موجود تغيرت أحواله، شيء قائم لم ينته ولم ينفد ولم يمت، ولم يخرج من حياة الناس، لكن تغيرت به الغِيرُ، وحولت معالِمَهُ الأيام والأفعال، أو شيء يصبح مجهولاً للناس بعد أن كان شائعًا فيهم معروفًا بينهم. فنجد في الحديث الصحيح: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل

[1] الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.

مائة سنة من يجدد لها دينها"[١] ومعنى التجديد في اللغة هو المعنى الذي استعمله القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾(سبأ:٧) وفي قول الكفار مستنكرين إعادة خلقهم كما كانوا ﴿... أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ...﴾(الرعد:٥).

فيأتي المجدد أو المصلح فيعيد هذ الشيء إلى ما كان موجودًا عليه في أصل نشأته أو أصل إيجاده أو يعيد العلم به ويجدد العهد بمعالمه العلمية والفكرية والثقافية؛ إما بإحياء العلم به وإما بإعادة الدعوة إلى العمل على أساسه مثل: سلوك ينسى ويهمل، طريقة في الحياة، من الطرائق التي تؤدي إلى صلاح الأمة، تُجتنب، فيأتي المجدد ويحاول أن يحيي هذه الطريقة أو هذا السلوك أو ذلك العلم الذي أصبح قديمًا.

والقديم نوعان: نوع أصابه القدم فقط لكنه لا يزال قائمًا بين أعيننا، ظاهرًا لنا نلمسه ونحسه، ونوع دَرَسَ، كما يقول العرب، يعني خفيت معالمه يحتاج إلى أن نزيل عنه الغبار وتراكم السنين، وأن نعيد إحياءه من أول الأمر، كأنما ننشئه إنشاءً ونبتدعه ابتداعًا. والدخول في هذا الباب هو الذي أدى إلى أن يُرمى كثيرون من المجددين في العالم الإسلامي، على مر التاريخ، بما رموا به من اتهامات، بعضها بالغ الشناعة، كما سنذكر قريبًا.

هذه المنهجية، منهجية الإصلاح ومنهجية التجديد، مضت مع هذه الأمة منذ وفاة نبينا ﷺ وهي مستمرة فيها إلى يوم الناس هذا.

والأمة الإسلامية في خلال قرونها، التي نحن في خامس عشرها مضت منه الآن ثلاثون عاما، مرت بأطوار من القوة والرفعة، ومن الضعف والهوان، لأسباب لا مجال لتفصيلها ولا لذكرها، لكن المهم في مسألة الضعف والقوة أن الأمة الإسلامية بعد كل ضعف صارت إلى قوة، لم تمر بمرحلة ضعف تميتها وتفنيها وتقضي عليها وتقطع دابر الدعاة إلى نهضتها.

فكانت حضارة الإسلام ولا تزال حضارة متجددة دائمًا، عائدة أبدا، وكأنها على مر الدهور باقية جذورها في الأرض لا تموت، حافظة عوامل قوتها ونهضتها فهي لا تباد.

[١] رواه أبو داود عن أبي هريرة برقم (٤٢٩١).

ولذلك وصف أحمد أمين -يغفر الله لنا وله- المصلحين والمجددين بعد الاستعمار الغربي بأنهم زعماء الإصلاح الذين "يشعرون بآلام شعوبهم أكثر مما تشعر، ويدركون الأخطار المحيطة بهم أكثر مما تدرك، ويفكرون التفكير العميق في أسباب الداء ووصف الدواء"[١] إلى آخر ما قاله في شأنهم من مديح ثم قال: "وكلٌ قد أبلى بلاءً حسنًا (في خدمة الأمة وخدمة التجديد) ولاقى من العناء ما لا يتحمله إلا أولو العزم، فمنهم من شُرِّد، ومنهم من قتل، ومنهم من رُمي بالخيانة العظمى؛ فمن نادى بالمساواة في العدل بين الرعية من غير نظر إلى جنس أو دين اتهم بمحاربة الإسلام. ومن نادى بتنظيم الجيش على الأساليب الحديثة (هذا طبعًا في القرن التاسع العشر وأوائل القرن العشرين) أتهم بالتفرنج والخروج على التقاليد. ومن نادى بتأسيس مجلس شورى أتهم بمحاربة السلطان والحض على الثورة والعبث بالنظام (جمال الدين الأفغانى) ومن نادى بإصلاح العقيدة (محمد عبده) والرجوع بها إلى أصل الدين أتهم بالإلحاد، وهكذا؛ وهم على هذا صابرون مجاهدون؛ أحبوا مبدأهم في الإصلاح أكثر مما أحبوا الحياة".[٢]

هذا كله حسن، لكن الأحسن منه أنه ينتهي بعد دراسة العشرة المجددين الذين كتب عنهم في كتابه، زعماء الإصلاح إلى قوله: "....ظلت آراؤهم تعمل عملها في حياتهم وبعد موتهم، حتى تحقق إصلاحهم ونفذت أفكارهم وتقدم الشرق على أيديهم خطوات تستحق الإعجاب"،[٣] وهي باقية إلى زمن لا يعلم إلا الله مداه يستفيد منها المستفيدون، ويبني عليها البناؤون حتى الآن.

هذه المعاناة لأهل الإصلاح وأهل التجديد ليست حادثة، ولا تقتصر على القرن التاسع عشر أو القرن العشرين.

ففي القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، نرى الإمام الغزَّالي يقول: إن العلماء في عصره زعموا أن "العدول عن مذهب الأشعري ولو في قيد شبر كفر، ومباينته

---

[١] أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ط، الكتاب العربي، بيروت (بدون تاريخ)، ص ٩.
[٢] المرجع السابق.
[٣] المرجع السابق.

ولو في شيء نزر ضلال وخسر"،[١] كان هذا الكلام يُقال للإمام الغزالي وأضرابه؛ وفي مقابله كان الإمام الغزالي يقول لمن يلومه على مخالفة العامة ويدعوه لمهادنتهم: "واحتقرْ من لم يُحسَدْ ولا يُقْذَفْ، واستصْغِرْ من بالكفرِ أو الضلالِ لا يُعرَف. فأي داعٍ (يقصد داعية إلى الحق) أكملُ وأعقلُ من سيد المرسلين ﷺ؟ وقد قالوا: إنه مجنونٌ من المجانين!! وأيُّ كلامٍ أجلُّ وأصدقُ من كلام رب العالمين؟ وقد قالوا إنه أساطير الأولين!!...."."[٢]

هذه هي حال الإصلاح والمصلحين والتجديد والمجددين على مر العصور والقرون، لا تجد مصلحًا أو مجددًا أفلت من الاتهامات والانتقادات التي يوجهها إليه الناس بالباطل، في أكثر الأحيان، وبالصواب أو الحق في أقلها. وهذا الصواب والحق، الذي يرمى به المجتهد والمجدد، لا يقلل من شأنه؛ فإن أحسنَ الناس حظًا في هذه الدنيا هو الذي تُعَدُّ معايبه؛ لأن الذي له حسنات كثيرة تُغمرُ في بحرها سيئاته وسقطاتُ فكرِه وقلمِه ولسانِه، وهو كله مما يحسب له، لا مما يحسب عليه، فالعيب فيمن يرمونهم وليس فيهم.

هذا الإصلاح وذلك التجديد، هل يجوز في الفروع والأصول على السواء أم هو مقتصر على الفروع دون الأصول؟

نلاحظ أولاً أن العلماء الذين يمارسون الإصلاح والتجديد، على إخلاصهم الشديد وصدق توجههم وحسن نيتهم، يحرصون على أن يقولوا -لئلا يستثيروا مشاعر الجمهور- إنهم يجددون في الفروع لا في الأصول، وإنهم يمارسون التجديد في المتغيرات لا في الثوابت، وإنهم لا يقتربون من الأشياء التي ثبت أصلها بنص في القرآن الكريم أو السنة النبوية، إنما هم يؤدون دورهم في مواطن الاجتهاد التي يجوز لهم فيها أن يُعملوا رأيهم طلبًا للمصالح ودرءًا للمفاسد.

وهذا الحرص، على إعلان أنهم يعملون في المتغيرات دون الثوابت، ليس إلا نتيجة

[١] أبو حامد الغزالي، رسائل للإمام الغزالي، كتاب الجمهورية الديني، (د.ت)، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، ص ٣١.

[٢] المرجع السابق، ص ٣٢.

الخوف من أن يرموا بالخروج على أصول الإسلام إذا تكلموا عن تجديد فيما يعتبره الناس أصولاً، أو أن يرموا بالتحجر والجمود إذا لم يقولوا بالإصلاح والتجديد وهم مؤمنون به، فوازنوا بين الحالين وقدروا الضررين فاختاروا أقلهما، وهو أن يخفوا حقيقة الإصلاح الذي يقومون به، وحقيقة التجديد الذي يدعون إليه، وجوهر الفكر الذي يحملون الناس عليه بالدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والقلم والكلمة الطيبة.

فالمجددون ليس أمامهم إلا الاستتار بستار هذا التفريق بين الأصول والفروع، وبين الثوابت والمتغيرات. وهوستار شديد الرقة، وشعرة المجددين والمجتهدين، في تعاملهم مع الأمة وأهل الفكر فيها ومع خصومهم من أصحاب المدارس والاتجاهات الأخرى، شعرة أدق من شعرة معاوية، وغلالتهم التي تسمى التفريق بين الثوابت والمتغيرات والأصول والفروع غلالة بالغة الرقة. وقد زاد من حمل المجددين والمجتهدين على هذا الصنيع ظهور أولئك الذين ينادون بما يسمى العلمانية واليسارية والإلحاد، وحرصهم على هدم الدين، أصوله وفروعه، ومظاهره وجوهره كله، لا يتركون فيه قائمًا على ساق إلا ويبترونه.[1] فكان رد فعل المجددين والمصلحين، أو الإصلاحيين الإسلاميين، أن يقولوا نحن لا نقترب من الأصول إنما نريد إبقاءها كما هي، على النحو الذي ورثناها عليه، وإنما نتعامل مع الفروع لنصلح شأن الناس فيها ونقربهم للأصل التي كانوا عليه في الحال الأولى للإسلام. وأدَّى هذا المنهج دوره في انصراف الناس عن دعاوى خصوم الإسلام التي رأوها تنال من أصوله وثوابته لتصرف الناس عنها، في الوقت الذي يسعى دعاة الإصلاح الديني الصادقون إلى عودة الناس إلى أصول دينهم وإلى العمل بما تُرِك من أحكامه وتعاليمه في الأصول والفروع على سواء.

والمفرقون بين الأصول والفروع والثوابت والمتغيرات، فيما يتعلق بالتجديد والاجتهاد، جعلوا الثوابت هي: العقائد وما جرى مجراها من الأحكام المترتبة عليها،

[1] أمثلة هذا كثيرة بيَّن بعضها الدكتور يوسف القرضاوي في مقدمة كتابه عن مقاصد الشريعة الإسلامية، وردَّ على كثير منها الدكتور محمد عمارة في عدد من كتبه منها: العلمانية ونهضتنا الحديثة، دار الشروق بالقاهرة؛ سلامة موسى: اجتهاد خاطئ أم عمالة حضارية، دار الصحوة بالقاهرة؛ الإسلام بين التنوير والتزوير، مكتبة الشروق الدولية؛ الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين، نهضة مصر.

وأصول الفقه التي قالوا تبعًا للشاطبي، رحمه الله، إنها قطعية، وأصول الدين -أصول الإسلام الخمسة وأصول الإيمان الستة- التي لا يتم الإيمان عند المسلمين إلا بها.

ولكن للأمة ثوابت ثقافية تقوم عليها هويتها ويستمر بها وجودها، وفي الثقافة فروع تختلف فيها الأنظار وتتباين الآراء. وموقفنا في التجديد الثقافي كموقفنا في التجديد الديني. الثوابت المكونة للهوية والكيان، للمواطنة والعروبة والإسلام، للشخصية الوطنية في كل إقليم من الأقاليم التي تسكنها شعوب الأمة، هذه الثوابت لا مساس بها، ولكنها ليست وحدها التي تمثل المشكلة الثقافية بل المشكلة الحقيقية هي فيما استجد على حياتنا -ويستجد دائمًا- من قيم ثقافية نستمسك ببعضها ونقف ضد بعضها الآخر.

من ثوابتنا الثقافية اليوم أننا لانُطَبِّعُ مع العدو الصهيوني ولا نقبل أن يُطبَّعَ معه، ولا نرضى لأحد من المطبعين أن يصبح في زمرة القادة الوطنيين أو المفكرين المؤثرين، نهاجمه ونقاومه وننفر الناس منه وعنه؛ لأن التطبيع يذهب بنا كلنا. ولا يجوز أن نقبل من أحد أن يكون مطبعًا. هذا ثابت ثقافي جدَّ علينا لم يكن ذلك عندنا قبل اتفاقية السلام(!) مع العدو الصهيوني، وقبل ذلك لم نكن نعرف التطبيع أصلاً.

جد علينا هذا الثابت الثقافي، فأصبحت مقاومة التطبيع صورة من صور المقاومة الواجبة ضد العدو الصهيوني، لا تجوز فيه المهادنة ولا تصح عنه الغفلة ولو في لحظات عابرة، ولنا في أخينا الحبيب العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين -رحمة الله عليه- قدوة فقد حكى لي أنه تصادف وجود حاخام إسرائيلي في إحدى قاعات مطار، كان مسافرًا عن طريقه، فترك القاعة كلها إلى قاعة أخرى، فقلت له: لماذا؟ ماذا سيفعل لك؟ قال: يُسلِّم عليّ فإذا سلمت عليه بلحيتي وأنا مرتدٍ عمامة، فإن مجرد سلامي عليه يعطيه مشروعية الوجود في بلادنا.

وأنا على هذا المنهج.

للأمة أيضًا ثوابت تشريعية كلية تتصل بمبادئ التشريع نفسه كالعدل، والمساواة، وورود الدليل على الدعوى وغيرها. وثوابت تشريعية جزئية تتصل ببعض الأحكام التفصيلية كعقوبة السارق والزاني والقاذف وكأحكام الميراث والزواج ونحوها.

فهل يمتنع في كل الأصول كل تجديد وإصلاح؟ وهل يجوز في كل الفروع كل تجديد وإصلاح؟

أم أن بعض الفروع لا تحتمل هذا، وبعض الأصول تحتمله، أو يجب علينا نحن أن نقوم به في شأنها؟

الحديث عن الثوابت، وهي التي يقال لها الأصول، هو حديث عن مواضع الاتفاق والإجماع وعن نصوص قطعية الورود لا تحتمل صحة وصولها إلينا -وليس صحة معانيها- خلافًا. فصحة المعاني لا يتوقف، ولن يتوقف الخلاف فيها إلى يوم القيامة مادام للناس عقول. أما صحة النقل فالخلاف فيها بالنسبة للقرآن معدوم، وبالنسبة إلى السنة محدود.

والحديث عن المتغيرات أو الفروع هو حديث عن مواضع الاجتهاد وموارده التي لا يجوز التضييق فيها على المجتهد. هل يستطيع أحد أن يقول إن تلك المواضع محلها هو الفروع دون الأصول؟

ألم يجتهد الناس في العقائد؟! ألم يجتهدوا في الذات والصفات؟! ألم يجتهدوا في الأسماء (أسماء الله)؟! ألم يجتهدو في الفعل والتأثير فيه، أهو كسبي أم جبري؟! كل ذلك كان، وهو كائن، فالعلماء لا يزالون مجتهدين ومختلفين في هذه المسائل ونظائرها حتى اليوم. وفي مقدمة كتاب "فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة" للإمام الغزالي يجد القارئ قدرًا هائلاً من ذكر مواقف هي خلافات أصلية بين كبار علماء المسلمين في مسائل لا يُخرج بها أحد من الملة أحدًا، على الرغم من أنها ثوابت مما يقال لنا إنه لا يجوز الاختلاف فيها. وأضرب على ذلك مثلاً واحدًا: تكلم الغزَّالي في الإجماع وتعريفه الأصولي الذي نعرِفُه ثم قال: ..ثم خالف النَظَّام فلم يعد الإجماع من محالِّ الإجماع..[1] والنَظَّام شخص واحد أنكر الإجماع والعلماء كلهم، أو جُلُّهم، يلومونه، وينتقدونه نقدًا قاسيًا، وبعضهم يكفره، لأنه منكر للإجماع. والغزَّالي نفسه في كتاب المستصفى يرد عليه ردًا طويلاً مفصلاً في هذه المسألة، لكنه في باب حرية

[1] فيصل التفرقة، السابق، ص ٥٦، والعبارة تلخيص لكلامه.

الفكر يعتبر رأيه كافيًا ليصبح الإجماع من مواضع الخلاف.[1]

إذن هذه العقول الكبيرة التي نهضت بالأمة، وأحيت الهمة، وأعملت العقل في النقل حتى توصلت بالإسلام إلى ما وجدناه عليه وورثناه منها، لم تَخَفْ من الاجتهاد في الأصول كما تجتهد في الفروع، اجتهدت في فهم الأصول، وفي مدى تطبيقها، وكيفية إعمالها، وما الذي تغطيه هذه الأصول وما الذي لا تغطيه، فأنتجت، مع الآراء في المسائل، منهجًا متحررًا من قيود التقليد والإذعان للسابقين، حريٌّ بكل مَعْنِيّ بالتجديد والإصلاح أن يتأمله ويفيد منه ويبني عليه.

إن المجال الأرحب لهذا الاجتهاد -الذي لا يضيق به- هو المجال الذي نسميه مجال المعاملات؛ ويدخل فيه جميع ما تعرفه البشرية من نظم للحكم وللقضاء والاجتماع والسياسة والإدارة والتجمع الأممي، ومدى ملائمة هذه النظم لظروف العصر أو عدم ملائمتها لها. فالتنظيم الدولي أو المحلي ينبغي أن يتلاءم مع الوضع الاجتماعي والسياسي والبيئي.

إلا أن هناك بعض الأحكام المتعلقة بالحياة الإنسانية تدخل في نطاق الثوابت التي لا تحتمل التبديل، فلا يجوز أن يقول أحد سألغي مؤسسة الزواج، لا يجوز لأحد أن يقول سألغي الشورى -هي ملغاة في معظم البلاد الإسلامية، لكن إلغاءها معصية، وهذه المعصية لا تُحمل على الإسلام ولكن تُحمل على مرتكبيها- لا يجوز لأحد أن يقول سأتولى القضاء مع ولايتي الحكم السياسي؛ لأن ولايته القضاء مع الحكم السياسي مفسدة. كانت هذه الولاية للأمرين معًا جائزة في الزمن القديم، عندما كانت التقوى غالبة، وخوف الجور في الحكم يُقوِّمُ أهواء الرجال، والحرص على الآخرة يكفهم عن اتباع الشهوات؛ أما الآن، وقد ذهبت هذه المعاني عن النفوس أو كادت، فإن الجمع بين الولايتين القضائية والسياسية لا يجوز قطعًا لأنه مفسدة، بل هو مجلبة مفاسد عديدة، لا ريب فيها.

هذه الأحكام، ونظائرها، هي التي لا تحتمل تغييرًا ولا تبديلاً لأن تقريرها تترتب عليه مصالح الناس الدائمة، وهي الأصول التي لا يجوز أن يمسها الإصلاح؛ لكن

[1] المستصفى، أحمد زكي حماد، سدرة العالمية للنشر والترجمة، القاهرة ٢٠٠٩، ج ١، ص ٢٥٨ وما بعدها.

obeikandl.com

يجوز أن يمسها التجديد، كلما دَرَسَت نجددها، كلما نُسيت نذكر الناس بها، كلما تركها الناس نحييها في أنفسنا وأنفسهم وممارستنا وممارستهم؛ حتى يرى الناس قدوة ومثالاً لإحيائها. وهي مع ذلك -مع ثباتها وعدم قابليتها للتغيير- تحتمل التأويل والاختلاف وتغيير الحكم الاجتهادي المتعلق بها بتغير الأحوال والظروف والأعراف والأزمان.

وقد غير الصحابة، رضوان الله عليهم، بعض الأحكام عند تطبيقها في عهدهم، وهم أقرب الناس عهدًا بالنبي ﷺ؛ فقد قال عمر بن الخطاب ﷺ: "إن الله قد أعز الإسلام وأغنى عنكم". وأبطل بذلك سهم المؤلفة قلوبهم،[١] وهو نص جلي صريح في سورة التوبة ومصرف من مصارف الزكاة، وأوقف عمر نفسه قطع يد السارق في عام المجاعة، وقال "لولا أني أعلم أنكم تجيعونهم فيسرقون لقطعت أيديهم"،[٢] وأمر بمنع توقيع العقوبات في الحرب لئلا يلحق من وقعت عليه العقوبة بالكفار، مرتدًا، فيكون عونًا على المسلمين أو عينًا عليهم[٣] فعل عمر هذا مع أن الحديث الوارد في المسألة خاص بعقوبة السرقة وحدها، فعممه عمر ﷺ -غير وجلٍ ولا هياب- على العقوبات كافة.[٤]

هذا كله، وعشرات بل مئات، من الاجتهادات التي جرت في الأصول الثابتة بالنص القرآني الصريح الواضح، جرت، لأن أولئك المجتهدين لم يخشوا من يقول: إنكم تهدمون الإسلام بصنيعكم هذا. كما نخاف نحن، ولم يكن هناك ملحدون وعلمانيون وأعداء متغربون حريصون على هدم الدين. إنما كان الصحابة يعملون من أجل ما يحقق المصلحة. فالنصوص الأصلية، القرآن والسنة، تحتمل التأويل والاختلاف وتغيير الحكم، أو تغيره، كما يقول الشيخ علي الخفيف، حسب اختلاف الزمان والمكان

---

[١] القرطبي، أحكام القرآن، ج٨، ص ١٧٨؛ ومحمد علي الصلابي، سيرة عمر بن الخطاب، دار المعرفة، بيروت ٢٠٠٥، ص ٢٦٣.

[٢] المصدر السابق، ص٢٣٠؛ ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، ج٣، ص١٠، الكليات الأزهرية، القاهرة ١٩٦٨.

[٣] ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، المصدر السابق، ص٦.

[٤] الحديث المشار إليه هو قول رسول الله ﷺ: "لا تقطع الأيدي في الغزو" وهو حديث صحيح رواه الترمذي (١٤٩٠) والنسائي (٤٦١٠) وأبو داود (٤٤٠٨) عن بسر بن أرطاة ولفظ النسائي وأبي داود: "في السفر".

والظرف والعرف.[١] كما يقول إخواننا الشيعة الإمامية: حسب تغير الموضوعات.[٢]

ولنختر من هذه القيم بعض ما يظن ثباته المطلق لنتبين هل الأمر على هذا النحو أم لا؟ فأهم قيم الإسلام وأعلاها شأنًا هي التوحيد، الذي هو المقصود الأول من خلق الخلق، وبعثة الرسل، وإنزال الكتب، ليقرأ من شاء قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ، قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾(الأنعام:١٦١-١٦٤). هذه القيمة الثابتة قد تحتاج إلى تجديد وإلى اجتهاد.

فعندما تفشو في الناس البدع والخرافات، وعندما تعبد القبور أو الأشخاص عبادة ظاهرة أو باطنة، وعندما يقول ذوو الجاه والنفوذ والسلطان، ولو بلسان الحال وليس بلسان المقال، عندما يقول بعضهم أو كلهم أنا ربكم الأعلى، عندئذ يقتضي ذلك كله عملاً على إصلاح أصل التوحيد وتجديده وإعادة الناس إليه، لأن الإخلال به جاء من ذوي سلطان أو جاه أو نفوذ لا يمكن للناس أن يواجهوهم بأنفسهم، عندئذ يقتضي ذلك كله العمل على تجديد أصل التوحيد وإصلاح فهم الناس له ونفي الفساد الفكري والانحراف السلوكي عنه.

القيمة الثانية، التي جعلها القرآن الكريم أهم من الحياة، هي قيمة الحرية قال ربنا ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾(البقرة:١٩١) ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾(البقرة:٢١٧)؛ والفتنة هنا هي حمل الإنسان على تغيير معتقده. وصفه الله بأنها أكبر من القتل؛ فكانت الحرية أهم من الحياة. فعندما يقع القهر والاستبداد وحكم الفرد، وعندما تُهان كرامة الناس وتُسلب أموالهم تحت مسميات لا تُحصى، عندئذ تحتاج قيمة الحرية إلى تجديد ويحتاج التفكير في الحرية، من منظور إسلامي، إلى إحياء؛ هذا الإحياء هو بعث معنى الحرية، وبسط الشعور به بين الناس، وحثهم على نيل حقهم منه بعدم الاستكانة للظلم

[١] علي الخفيف، أسباب اختلاف الفقهاء، القاهرة، (د.ت)، ص ٢٥٧.

[٢] آية الله العظمى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، تحرير المجلة، م ٣٩.

وعدم الخضوع للطغيان ففي الحديث أن: "سيد الشهداء حمزة، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله".[1]

ومن قيم الإسلام المهمة الاعتراف بالآخر وقد صرح القرآن الكريم في غير موضع بأن أهل الأديان الأخرى لهم دينهم وشعائرهم وعقائدهم، وأن الصالحين منهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(البقرة:٦٢) و﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(المائدة:٦٩)، وفي سورة الحج أضاف الله ﷻ المجوس والذين أشركوا، لم يقتصر على اليهود والنصارى والصابئين ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾(الحج:١٧) وسورة الحج من أواخر القرآن نزولاً كما نعلم.

هذه القيمة الثابتة تجد حدَّها في أن يلتزم غير المسلم بمثل ما يلتزم به المسلم من احترام دينه وشعائره ومقدساته، وينهدم بناء هذا الحد عندما تُهدر قيمة الاعتراف بالآخر فيُعتدى على المسلم من غير المسلم، بأن يهان دينه وقرآنه وعقيدته ويُسب رموزه وعلماؤه ومفكروه وأعلامه، عندئذ، تحتاج قيمة الاعتراف بالآخر إلى إصلاح وتجديد في صورة عدم السماح للمعتدي بمجاوزة الحد، وفي صورة: إيقافه عند حدود ما ينبغي عليه من احترام الإسلام والمسلمين في دار الإسلام، من أراد أن يهين الإسلام والمسلمين فعليه أن يغادر ديارهم.

ومن عجيب الأمور -في بلادنا في هذا الزمان- جرأةُ من يعترضُ على شخص سيرشحه حزبه لرئاسة الدولة لأنه -كما يقول هذا المعترض- لديه توجه إسلامي، فهو لا يزور الكنيسة يوم عيد القيامة(!) يريده أن يزور الكنيسة يوم عيد القيامة الذي من آمن به، من المسلمين كفر. ثم إن القول بأن لديه توجهًا إسلاميًا فلا يصلح للرئاسة، يُعدُّ

[1] رواه الحاكم في المستدرك (٤٩٤٧) عن جابر، وصححه، وعلَّم له السيوطي في الجامع الكبير بالصحة. وقال الذهبي عن أحد رواته (حفيد الصفار): لا يعرف.

عدوانًا على الإسلام وعقائده وأهله لا يجوز السكوت عنه، ويجب التنبيه عليه ويجب على المسلمين عدم القبول به.

فأعياد إخواننا الأقباط ليست مثل بعضها البعض؛ هناك عيد ميلاد المسيح وكلنا نؤمن به، لكن عيد القيامة يفترض صحة واقعة قتل عيسى عليه السلام وصلبه، وهما باطلتان بنص القرآن الكريم ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾(النساء:١٥٧) فهو عيد لهم لا يجوز أن يؤمن به مسلم.

العدل، والشورى، والمساواة قيم عظيمة لم يحدد الله تبارك وتعالى لممارستها طريقًا معينة، بل ترك الله ﷻ، لنا أن نمارسها كما نشاء، كما ترك لنا تحديد كيفية مساءلة حكامنا إذا أخطأوا أو قصروا أو أساؤوا.

بالمرونة، التي ذكرت قليلاً جدًا من معالمها، تستوعبُ نظمُ الإسلام كل جديد في حياة الناس وتعطيهم حُكمًا تدل عليه ثوابت الشريعة بحسب اجتهاد المجتهدين في أزمانهم وأماكنهم، وبالثبات يستعصي المجتمعُ المسلمُ على عوامل التفكك والانهيار والفناء أو الذوبان في المجتمعات الأخرى.

هذه المرونة الهائلة في الاجتهاد، في القيم الأساسية التي لا تقبل تبديلاً ولا تغييرًا، تدل على أن الإصلاح والتجديد جائزان، وأحيانًا يكون أحدهما أو كلاهما واجبًا، في الأصول، وليس في الفروع وحدها. والعبء هنا يقع على أهل الاجتهاد في كل جيل ليوائموا بين أحكام الإسلام وبين مقتضيات العصر وحاجات أهله، فيحفظوا خلود الشريعة الإسلامية وصلاحيتها لكل زمان ومكان، ويحولونهما من شعارين جميلين إلى حقيقتين قائمتين في دنيا الناس.

والحمد لله رب العالمين.